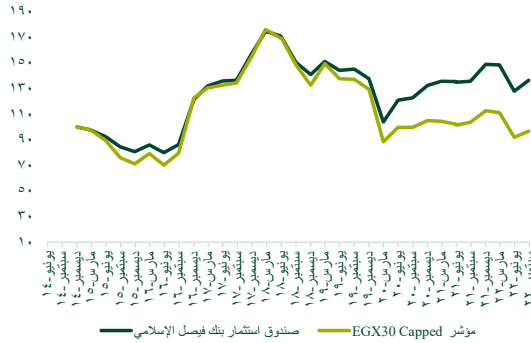


محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٢	٦,٦%
العائد منذ بداية العام	-٨,٤%
٢٠٢١	١٢,٧%
منذ ٥ سنوات	٠,٠%
منذ التأسيس	١٠٤,٩%

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصري من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر - ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	١١٥,٠٣ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٤,٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥.٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تليفون	+٢٠٢-٢٣٧٢٢١٢٨١
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

تحليل السوق

أداء الربع الثالث من عام ٢٠٢٢:

أسواق المال العالمية

بدأ اقتناع بسود المستثمرين أن مستويات التضخم المستقبلية هي التي ستحدد مصير أسواق المال العالمية خلال ٢٠٢٣. من الجدير بالذكر أن أسواق المال العالمية بدأت الربع الثالث من ٢٠٢٢ بتجاوز بين المستثمرين في أن التضخم وصل لأعلى مستوياته و أن البنك الفيدرالي الأمريكي سيخفض من وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. وبناء عليه ارتفع مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ١٣.٧% و مؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ١١.٧% إلا أن عقب إعلان أمريكا أرقام التضخم عن شهر أغسطس اطي من المتوقع حدوث توتر بين المستثمرين نظراً لتخوفهم أن مستوى أسعار الفائدة المرتفعة سيستمر أكثر مما هو متوقع. وبناء عليه هبط مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ١٦.٧% لتنتهي الربع المالي منخفضة بـ ٥.٣% في حين انخفض مؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ١٦% لتنتهي الربع المالي منخفضة بـ ٦.٦%.

يوجد حالياً حالة من الجدل بين المستثمرين على أن هل سيظل التضخم مرتفعاً خلال ٢٠٢٣ و هو ما سيؤدي إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية و ضعف أسواق المال خلال العام أم أن نسب التضخم ستخف وتهدأ ما سيؤدي فرصة للاقتصاد العالمي في التعافي مما سيؤدي إلى دفعة قوية لأسواق المال خلال ٢٠٢٣.

من الجدير بالذكر أن أسواق المال حالياً تتلقى إشارات متناقضة حيث أن التضخم في بعض القطاعات بدأ التراجع الفعلي لضعف الطلب في حين أن التضخم مازال مرتفعاً في قطاعات أخرى نظراً لبعض المشاكل في سلاسل الامدادات. الشيء الإيجابي هو أن سلاسل الامدادات بدأت في التحسن حيث أن معدل الطلبات الموجهة بدأ في الانخفاض كما أن مصاريف الشحن و أوقات التسليم بدأوا في التحسن.

و بناء عليه نعمل أكثر إلى سيناريو أن التضخم سيخف خلال عام ٢٠٢٣ نظراً لأن السياسة التشفية للبنوك المركزية سيؤدي إلى ضعف الطلبات في حين أن التحسن في سلاسل الامدادات سيؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة و هو ما سينتج عنه انخفاض حد في نسب التضخم.

نظرة على أسعار الطاقة

تراجع النمو الاقتصادي في اقتصاديات العلم الرئيسية أدى إلى ضعف الطلب على المواد البترولية و هو ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول (برنت) من متوسط ١٢٧.٦ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني من ٢٠٢٢ إلى ٩٧.٧ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثالث من ٢٠٢٢. من الجدير بالذكر أن أسعار البترول وصلت لأعلى مستوياتها في ٨ مارس ٢٠٢٢ عقب الغزو الروسي لأوكرانيا عندما وصل سعر البرميل إلى ١٢٧.٨٨ دولار أمريكي في حين أن السعر انخفض بـ ٣١.٣% عقب ذلك ليصل السعر إلى ٨٨.٠ دولار أمريكي للبرميل في نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٢.

نعتمد أنه رغم وجود مشاكل في زيادة الكميات المعروضة من البترول خاصة في ظل خفض الطلب على البترول الروسي إلا أننا لا نتوقع معاودة البترول للارتفاع في ظل الوضع الحالي للاقتصاد العالمي. من أجل أن ننظر نظرة متفائلة لأسعار السلع عامة و البترول خاصة لابد أن يعود الاقتصاد العالمي النمو و يتوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته المالية التشفية.

و رغم عدم توقعنا بارتفاع أسعار البترول إلا أننا لا نتوقع انخفاض كبير نظراً لتوقف التقييم عن اكتشافات جديدة و عدم قدرة وسائل الطاقة البديلة على مواجهة الطلب العالمي للصناعات الرئيسية و بناء عليه نتوقع أنه مع بداية التعافي في الطلب العالمي سيرتفع البترول بنسبة ١٠% على الأقل.

سوق الأسهم المصرية

تحرك السوق المصري متمنياً مع الأسواق العالمية حيث ارتفع بـ ١٣.١% في بداية الربع الثالث من ٢٠٢٢ إلا أنه مع تراجع الأسواق العالمية بدأ السوق المصري في التراجع حيث انخفض بـ ٥.٨% لينتهي الربع الثالث مرتفعاً بـ ٦.٥%. من الجدير بالذكر أن السوق المصري دائماً ما يسير في نفس اتجاه الأسواق العالمية وخاصة الأسواق الناشئة و لكن بدرجات مختلفة.

المؤشر	الأداء
مؤشر البورصة الأمريكية (S&P500)	-24.80%
مؤشر البورصة الأمريكية (Nasdaq)	-32.40%
مؤشر MSCI للأسواق العالمية	-26.40%
مؤشر MSCI للأسواق الناشئة	-28.90%
مؤشر EGX30	-17.80%
مؤشر EGX30 (بالدولار الأمريكي)	-33.90%

من الجدير بالذكر أن أداء السوق المصري متمنياً مع الأسواق العالمية في حالة حساب العائد على السوق بالعملة المحلية و لكن في حالة حساب قيمة السوق بالدولار الأمريكي نجد أن السوق في اثنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٤. نعتمد أن المستثمرين الأجانب لن يقوموا بوضع أموال جديدة في السوق قبل الانتهاء من الاتفاق مع صندوق النقد و معرفة تفاصيل البرنامج الاقتصادي و زيادة نسبة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٥.٤% في النصف الأول من ٢٠٢٢ متفجرة بنمو قوي المتوقع لقطاع الطاقة و الذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستفيداً من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي.

و بناء عليه نعتقد أن السوق المصري يتداول على أسعار منخفضة بشدة إلا أن المشاكل الاقتصادية و عدم وضوح الرؤية عن قيمة الجنيه المستقبلية تؤثر على التوقع المستقبلية لأرباح الشركات و هو ما يخفف من رغبة المستثمرين في وضع أموال جديدة في الوقت الراهن.